

الإعلام العراقي «منزوع النقد» تحت وطأة التهديد

وسائل الإعلام العراقية الموالية لإيران تسيطر على الجزء الأكبر من القطاع



لا صدق للاحتجاجات في الإعلام العراقي

ولا يتورع صحفيون عن إطلاق صفة "المدنية المحتلة" على بغداد، التي تنتشر فيها صور المرشد الحالي في إيران خامنئي والسابق خميني وقائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني سابقاً قاسم سليماني، أكثر من أي زعيم عراقي.

ويقول مراقبون إن هذا الواقع بجميع تفاصيله، مرهون بقدرته حكومية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على فك أسر العاصمة العراقية من الهيمنة الإيرانية المطلقة، ما يمنح الإعلام متفاسداً يعبر عن حالة ديمقراطية حقيقية تعيشها البلاد.

بغداد عن سيطرة الميليشيات التابعة لإيران على مشاريع المقاولات في مختلف الوزارات وهيمنتها على المنافذ والمطارات والكمارك وحركة نقل البضائع ومواقف السيارات الخاصة والعامة والفرص الاستثمارية المربحة وصلات القمار والنادي الليلية وتجارة الكحول والمخدرات، وغيرها من القطاعات التي تدر مالا كثيراً وسريعاً.

كما بات من المحرمات تقريباً، انتقاد كل ما هو إيراني، بدءاً من المواقف السياسية وانتهاءً بالألبان المعلبة التي تملأ رفوف المحلات في بغداد.

والمفارقة أنه في غمرة الاحتجاجات والاعتداءات على المتظاهرين في البصرة، كانت القنوات المدعومة من إيران تنقل بثاً مباشراً من اليمن ما دفع بعض العراقيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي لطرح علامات استفهام حول هذه المؤسسات، ولماذا تنقل أحداث اليمن أو احتجاجات أخرى في أنحاء العالم، بينما تتجاهل المظاهرات العراقية، وهي تثبت من العراق، وتظهر في صورة محلية عراقية.

ومنذ مقتل الهاشمي، لم يعد أحد يتحدث في الأوساط الإعلامية داخل

ومكاتب وسائل الإعلام التي انتقدتها، مثل "بجلة" و"أن.آر.تي" و"العربية" و"أم.بي.سي عراق"، كما أجبرت الحكومة على إغلاق مقر قناة الحرة الأميركية بشكل كلي.

ونفذت الميليشيات الإيرانية في بغداد حملتي تهريب أدت إلى هجرة الصحفيين والإعلاميين والمدونين المستقلين والمدنيين والعلمانيين إلى إقليم كردستان وتركيا والأردن، الأولى بعد مناصرتهم احتجاجات أكتوبر 2019 والثانية بالتزامن مع تصفية هشام الهاشمي.

تقوم المؤسسات الإعلامية التابعة لإيران بدور مركب، إذ تقوم بضبط الخطاب ليكون موالياً لطهران كليا، كما تشن حملات تشويه تمس صورة الصحفيين والنشطاء والمدونين المستقلين. أما الميليشيات فتقوم بمهمة قمع الصحفيين والنشطاء ووسائل الإعلام وترهيبهم لمنعهم من توجيه أي انتقاد لا يعجب إيران وأتباعها في العراق.

بغداد - نجحت الأحزاب والميليشيات العراقية التابعة لإيران في تحويل الإعلام العراقي إلى مشهد واحد "منزوع النقد" إزاء سياساتها وممارساتها، بعد حملة بطش واسعة النطاق بالصحفيين والنشطاء وأصحاب الراي، آخر ضحاياها الخبير الأمني الشهير هشام الهاشمي.

ولم يعد توجيه النقد في وسائل الإعلام العراقية لسياسات الميليشيات وارتباطاتها الخارجية أمراً ممكناً من بغداد، إذ تتجنب وسائل الإعلام التي لديها مقرات ومكاتب في العراق الحديث عن إيران بشكل غير إيجابي أو التطرق لمسئوليتها عن سوء الأوضاع عبر أذرعها العسكرية.

إيران تؤسس مجموعات إعلامية في العراق بطريقة الحزمية تشمل قناة فضائية تسندها بإذاعة وكالة أنباء

ويتم صحفيون أصدقاء الهاشمي ميليشيا كاتيب حزب الله بقتله، لأنه انتقد عمليات الهجوم المتكررة بصواريخ الكاتيوشا على مقرات البعثات الدبلوماسية. وقيل الهاشمي تعرض العشرات من الإعلاميين والمدونين والنشطاء إلى حملة اختطاف وترهيب وقمع ممنهجة لإسكاتهم وقد تجنب من تعرضوا لها التحدث عما حصل لهم.

ولم تتوقف الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران عند حد إخراس كل النقاد، بل دفعت وسائل إعلام تابعة لها إلى محاولة احتلال الفضاء الإعلامي نفسه. وأسست الميليشيات والأحزاب التابعة لإيران العشرات من وسائل الإعلام في العراق، من محطات فضائية

ترقب محلي ودولي لمحاكمة الصحفي الجزائري خالد درارني

وفي الخارج السلطات الجزائرية بالإفراج عن درارني و"وضع حد للمضايقات ضد وسائل الإعلام المستقلة".

وكما جاء في تغريدة على موقع تويتر الإثنين، قالت منظمة مراسلون بلا حدود إن التهمة الموجهة إلى درارني تصل عقوبتها إلى السجن عشر سنوات وطالبت "بالإفراج عنه فوراً وإسقاط كل التهم عنه".

منظمات الدفاع عن حرية الصحافة في الجزائر وفي الخارج طالبت مرارا السلطات الجزائرية بالإفراج عن خالد درارني

وتزايدت خلال الأشهر الماضية الملاحقات القضائية والإدانات بحق الصحفيين والمدونين والمعارضين، آخرها قضية مراسل سابق لقناة فرانس 24 ومصور تم توقيفهما يوم واحد قبل الإفراج عنهما الأربعاء دون إعلان التهمة الموجهة إليهما.

ويقع في السجن منذ 24 يونيو، الصحفي عبد الكريم زغياش مدير إذاعة "ساربان" التي تبث عبر الإنترنت من قسنطينة بشرق البلاد.

وفي 14 يوليو تم الحكم بالسجن 15 شهراً على مراسل قناة النهار من معسكر (شمال غرب الجزائر) بتهمة "إهانة هيئية نظامية" عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

الجزائر - بدأت الإثنين محاكمة الصحفي الجزائري خالد درارني بالجزائر الموقوف منذ نهاية مارس والذي تحول إلى رمز للنضال من أجل حرية الصحافة، حيث أثارته قضيبته جدلاً واسعاً في الجزائر وخارجها، ويترقب الوسط الصحفي مجريات المحاكمة.

ودرارني (40 سنة) مدير موقع "قصبة تريبون" ومراسل قناة "تي. في 5 موند" الفرنسية وممثل منظمة مراسلون بلا حدود في الجزائر.

ووضع الصحفي في الحبس الموقت بسجن القليعة غرب العاصمة في 29 مارس بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح والمساس بالوحدة الوطنية"، وذلك عقب تغطيته تظاهرة للحراك ضد السلطة الذي هز الجزائر لمدة عام قبل أن يتوقف بسبب وباء كوفيد - 19.

ويمثل خالد درارني مع وجهين آخرين من جوه الحراك، سمير بلعربي وسليمان حميوش المفرج عنهما مؤقتاً في 2 يوليو مع المعارض كريم طابو والطبيبة أميرة بوراوي. واستغرب المحامون استثناء خالد درارني من الإفراج مع حميوش وبلعربي بالرغم من أن الملف واحد.

وعبر سمير بلعربي في تصريح صحفي عن تفاؤله بالإفراج الموقت عن خالد درارني.

وقال "أنا متفائل بالإفراج عنه وكذلك المحامون الذين سيطلبون إخراجه من السجن وتاجيل محاكمته إلى سبتمبر. المهم أن يغادر السجن".

وطالبت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة في الجزائر

الصحافة الباكستانية تشهد تدهوراً غير مسبوق بعد عامين على حكم خان

تكون الاعتقالات غير مبررة، تاركة عائلات الضحايا تتساءل لشهور أو حتى سنوات عما إذا كان الصحفي قد قتل في حوادث شائعة مثل الهجمات أو تم احتجازه سرا من قبل قوات الأمن.

وفي حين أن باكستان لديها سجل حافل في حرية الصحافة منذ فترة طويلة، إلا أنها ساءت بشكل ملحوظ في ظل إدارة خان وتراجعت باكستان ست نقاط منذ عام 2017، قبل عام من تولي خان منصبه، إلى المرتبة 145 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2020 الذي أعدته مراسلون بلا حدود.

وفي السنوات الخمس الماضية، قتل 11 صحافياً في باكستان، سبعة منهم منذ أن أدى خان اليمين الدستورية كرئيس للوزراء قبل عامين. وكثيراً ما شاهد المذيعون نشراتهم الإخبارية مقطوعة في منتصف البث، وهو مستوى من الرقابة لم تشهده منذ عهد الدكتاتوريات العسكرية في باكستان.

وتقول جماعات حقوق الإنسان إنه بدلاً من إقامة دكتاتورية صريحة، فإن جنرالات باكستان يفرضون إرادتهم بشكل فعال من خلال حلفائهم في حكومة ساعدوا على توليها السلطة.

وخلال انتخابات 2018، اتهم الجيش بالتدخل لضمان فوز خان وتفكيك حزب رئيس الوزراء السابق نواز شريف عملياً، الذي حاول كبح صلاحيات الجيش. ونفى الجيش هذه الاتهامات.

ومع اقتراب تلك الانتخابات، اتهم الجيش المرشحين بأنهم معادون للدولة، وهو ادعاء أدانته لجنة حماية الصحفيين، بعد سلسلة من المقالات التي تشرح بالتفصيل التدخل السياسي والانتخابي للجيش، وعزلت قوات الأمن توزيع الصحيفة في جميع أنحاء البلاد.

رجال يرتدون ملابس مدنية يعتقد الكثيرون أنهم ضباط استخبارات باكستانيون. وبلغت اللقطات زروتها في حملة ضغط على وسائل التواصل الاجتماعي، وأطلق سراح جان بعد 12 ساعة. وأصدر بياناً غامضاً قال فيه إنه اختطف من قبل قوى "ضد الديمقراطية".

وذهبت طلبات عديدة للحكومة الباكستانية والجيش للتعليق على هذه المقالة دون إجابة. ولم تعلق قوات الأمن الباكستانية علانية على اختطاف جان. وبموجب القانون الباكستاني، فإن عمليات الاختطاف التي تديرها الدولة مثل ما حدث مع جان مشروعة. وغالبا ما

مشاريع قوانين سابقة تبلغ قيمتها الملايين من الدولارات. وقد أدى اختطاف المراسل البارز ماتي الله جان من قبل ضباط أمن الدولة في أواخر يوليو، إلى جانب اختفاء ناشط حقوقي في نوفمبر، إلى زيادة هذه المخاوف.

وينتقد جان (51 سنة) بشدة حزب خان الحاكم والقضاء والجيش، الذي يتهمه القناد بالعمل سوية للحفاظ على سلطتهم والقضاء على المعارضة. وتظهر لقطات من كاميرا أمنية بوضوح تورط الشرطة في عملية الاختطاف، وتعمل جنباً إلى جنب مع

إسلام أباد - تتزايد الرقابة على الإعلام في باكستان بعد عامين على استلام الرئيس عمران خان الحكم، ويقول الصحفيون والنشطاء إن القوات العسكرية والأمنية المتشددة بقيت دون رادع لأنها تخيف وسائل الإعلام الإخبارية إلى درجة لم تشهدها منذ عهد البلاد العسكري.

ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن صحفيين باكستانيين قولهم إن قوات الأمن كثيراً ما تمارس ضغوطاً على المحررين لإبعاد الصحفيين أو تكميمهم، بينما تقوم الحكومة بمنع الإعلانات عن المنافذ الإخبارية الناقدة وترفض تسوية



الصحافيون في مواجهة السلطة